

الآثار الاقتصادية الفورية لرفع قانون قيصر عن سوريا

تاريخ النشر

10 ديسمبر 2025

الكاتب

د. شادي أحمد



رفع عقوبات قيصر: قرعة في الآثار الاقتصادية الفورية على السوق

المسورية

مع المصادقة النهائية التي تأتي بقرار الكونغرس الأمريكي لرفع العقوبات المرتبطة بـ "قانون قيصر"، تبدو المصلحة الاقتصادية السورية مقبلة على مجموعة من المقايير السريعة التي قد تحدث تحولاً في حوكمة السوق والبيئة الاستثمارية. ورغم أن رفع القيود لا يعني بالضرورة تسهلاً سريعاً لكل المؤشرات، إلا أن التأثير المباشر سيكون ملحوظاً في عدة ملفات مترابطة.

أولاً: عوكة القنوت الاستثمارية وتحرك رؤوس الأموال

سوريا كانت طوال السنوات الماضية خارج ظف الاستثمار الجليلي والحواف بسبب الظر المالي الوضع. رفع العقوبت يهدد الطريق أمام دخول شركات عربية وأجنبية إلى السوق، خصوصاً في قطاعات البنية والطاقة والخدمت. هذا التطور ليس مجرد "انفتاح شكلي"، بل خطوة تعيد الاعتبار للسوق السورية كوجهة مدقمة لرؤوس الأموال البائدة عن فئ عالية العائد.

ثانياً: انفتاح تجاري وانخضال الضغط على الأسعار

إزالة القيود عن التحويلات والاستيراد تعفي سهولة وصول المواد الأساسية ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يخفف ثقل المسام ويحد من موجات التضخم التي رافقت القتل خلال السنوات الماضية. التراجع في كلفة الاستيراد وتنوع الموردين قد يؤدي إلى استقرار نسبي في الأسعار خلال فترة قصيرة، خصوصاً في السلع المستوردة.

ثالثاً: تحسين مدخل في وضع الليرة والنظم المصرفي

مع عوكة التقلبات المالية الرسمية بين البنوك السورية والنظم المالي العالمي، ستتراجع الداجة إلى القنوت غير الرسمية وشبكات التحويل مرتفعة الكلفة. هذا قد يعكس على سعر الصرف، سواء عبر تراجع المضاربات في السوق الموازية أو عبر زيادة حجم التفتتات المالية القليلة من الخارج، بما فيها تحويلات السوريين.

رابعاً: انفتاح مشاريع إعادة البناء

تخفيف القيود يفتح الباب أمام شركات البنية والمقاولات للدخول في مشاريع كبيرة كانت متوقفة أو مؤجلة. البنية التحتية المهدمة تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ومن المنتظر أن تحرك ملفات الطرق، الطاقة، الباصات، والمرافق المدنية بوتيرة أكبر مما كان عليه الحال في ظل العقوبت. هذه المشاريع قادرة على خلق فرص عمل واسعة خلال فترة قصيرة.

خامساً: مؤشرات على عوكة تدريجية للكوارث ورأس المال البشري

تحسن المناخ الاقتصادي ينعكس على قرارات جزء من السوريين في الخارج. فحوجة المستثمرين والعاملين تعفي توسيع سوق العمل المحلية ورفع مستوى الطلب الداخلي، وهو ما يعني ضجة جديدة

للحورة الاقتصادية.

مخاطر وتحديات موازية

الانفتاح المفاجئ يصل كذلك إلى المخاطر. فالسوق المحلية قد تواجه منافسة شديدة من السلع المستوردة، مما يضغط على الصناعات الوطنية إذا لم ترافق هذه المرحلة بسياسات حماية وتخفيف. كما أن ضعف الإطار المؤسسي والرقابي قد يعرقل تحق الاستثمارات أو يعضها نحو قطاعات غير منتجة. خلاصة رفع عقوبت قيصر يمثل نقطة تحول مهمة، لكن أثره مرتبط بقدرة المؤسسات السورية على التقاط الفضة وإطلاق إمكانات وقعية في بيئة العمل، وكلفة الفساد، وتنظيم السوق، وتوفير بيئة قانونية آمنة. التأثيرات الإيجابية المباشرة ستظهر، لكن تحويلها إلى نمو مستدام يحتاج عملاً واسعاً، لا مجرد رفع قرار سياسي.

الرابط اليهي للمقال



SCAN TO READ

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=4612